



فكل علم الدين في القرن الثالث حفظاً وجمعاً ونقلاً في كتابين سترى فاختلفت عقولهم الذي صح
وربهم وهم اثنا عشر رجلاً فكان لكل منهم اتباع ثم تزايدت بهم حتى أصبحوا يفتقرون ويقرعون على آياتها
حتى يبقوا من هذه الأمة لا يوجد أبو حنيفة وما كان والشافعي وأحمد رضي الله عنهم فأقصر
الناس عليهم واستوعبوا منهم من انه انخلوا في الأرض من قدام الله حتى بقي عندهما من أهل البيت
الصلوة والسلام له تزلزل طائفة على إحدى طائفتهم في الحقي فكبر عرساً وفي كل قطر قادم
بني القرون الثلاثة الأصل منهم الخبير والشاعر من وما يدعون من القرون ليس كذلك وهم معترون
باوصافهم فاده مبقو شره أتجربا القرون إلى الماهي في شرح المباح له في حقه فاضد قال ابن خلدون
العصر عن جديده ان اذا تاملت في الزمان وقربت المساعده واما قوله الغزالي كالشاه ان العبد خلا في الجهد
المستقل فالتظاهر ان المراد جديده قائم بالمقتضا لغيره الملقاة ولكن يمكن التصا على الاصحار بجملها
عنه والمقتضا لمفسر كان يقول لسائل في مسائل الصبح تسألني عن مذهبي الشافعي ماعندي
وقال هو الشيخ ابو علي والناجسي حسين والاشاذ ابو سحر وغيرهم لتساغ في الشافعي بل
واقف رأينا لم يذكره قال ابن القيم ولا يذكره شاران اذ ان عبد الله لم يذكر في حقيقة الصبح فبما رتبة
الاجتهاد وقال ابو الصلاح امام الحرمين والغزالي والسري من الأئمة الجهادي في المذهب
واقفة المتخالف فانما كان المذاهب التي اعتمدها الامام وجوها وخالف في ذلك اني للمفسر فقال
في موضع من المطلب اجفاد ان الامام لا يتبع وجوها وفي موضع اخر من الغزالي لم يصرح اصحاب الجواهر
بل ولا الامام والذي ينبغي ان هؤلاء وان يتساءلوا اجتهاداً فالمراد به التاهل في مطلق او في بعض
المسائل اذ الصم جواز تجزيه اما حقيقة بالفعل في سائر الاطراف لم يحفظ الله في جرحه
عصر الشافعي الى ان كان وهو متوقف على تأسيس قوله لصوليه وجديديه وغيرهما من جرح عليها
استنباطاً وفريضة وهذا التأسيس صول الذي جرح الناس عن بلوغ حقيقة مبرهته الاجتهاد
المطلق ولا يعني من بلوغ الدرجه الوصفي مما سبق فان ادوا صغابنا وفي بعض بلوغ ذلك
وتتبع من مبرهته الاجتهاد الملاهي ففضل عن الاجتهاد المطلق الصم في موضع من النظم والاصول

فاختلفوا والمناهج وهو بانها هو قول الله عليه وسلم مما اوتيت من كتابه عليه السلام
فالعلم به واجب له عندله حرقه فله فان لم يكن في كتابه فمستة الى ما حينه فانها في في سنة
الى ما حينه فما كان اصحابي لان اصحابي كالتعميم في المسألة فما اجتهاد به فقد اقتضيه واختلف
اصحابي لم يصره رواه البيهقي في المدخل عن ابي جاسم من قولها قال ابن خلدون في الحرات الحسان
وسنة السويطي في المواعظ في الحديث اخباره صلى الله عليه وسلم باخلاقه والمنازهة به في الواقع
من مذموم اصحابه الذي صور من الدرر والرشاد المشهور لهم من سنة مفرم بأنه خبير القرون على اختلاف
وليزم من اختلافهم اختلاف من عصرهم لان كل صاحب منهم رالفقه والا بانه اخذ قوله ووجهه
جماعه ومع ذلك رعى صلى الله عليه وسلم واقرهم عليه وصرهم حتى جعل هذه ان خلاف في جرحه لا به
وجرحهم في الاخذ بقوله من شاء ومن اصحابه الامم له اخذ بقوله من اراد في الجهادي يوم
الما رعى على مواعظ والمساكين للمسلمين في قولهم اخذوا اراهم وما الطرح في بعضهم واعلم ان
اولئك الممنه من قول عن التقدير من كان ناصياً وحمل كل شخص يتصلح على الجرح
اما الجرح الصريح قال ابن القيم من تميزت كان مستهدرك وفيه اتمام الاجتهاد بناله
ولكن وضد الباقي للمد وتخصيصه بالادباع من نصيبه لا رتبة اذ له اذباع ما يدرك
فاذا لقوا نضالنا وسنة ولا اهرتوا في الذي من جرحه وليس هو لنا من جرحه والذي
يكون على علم من كان اذ احد فبنا دا ما واقرهم الى الامه اهتد وخلا هو في جرحه من الجهد
ولكن في يهدي الى له قاله فضل وفيه فصل في الجرح وبع واعلم ان
ان هذه المسألة هي حجة في حجة جرحه وحجة ما فيها من ان قول سمعه
الدهول وهو المؤلف المنصور وهو مذهب الجرحور من غير الجهد لم يره التخليد سواء كان عالماً ببعض
المعلوم او غير عالم الثاني يستدل على انه ان كان عالماً ولم يبلغ رتبة الاجتهاد ان تدعى الجرحه اجتهاد
في قوله للميلاد وله لم يجز الثالث وبه قال الامة ابو اسحق الخوافي على العلم بالمعقول لا يتناول
الظن فيها حتى يصح العلم العمومي يحصل كل مسألة من ربا النظر وان كانت فبتمه في حقه عن الخوافي

والتحيز

فلا اجتهاد في فضله هم

Copyright © King Saud University